في قوله (ناراً) وهو تمييز منصوب تقدم على عامله (مثل) وهو اسم جامد، ولكن النحويين الذين أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرف رأوا أن التمييز في هذا الشاهد (ناراً) للضرورة، لأن عامله اسم جامد وليس متصرفاً.

ودرءاً للخلاف في هذه المسألة، وبناء على ما تقدم من شواهد وآراء لكبار النحويين الذين قالوا بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومن أشهرهم المازني والمبرد والكسائي والجرمي، وابن مالك وابن هشام والأشموني وابن عقيل وخالد الأزهري وغيرهم من النحويين الكوفيين.

فإنني أرى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف استناداً إلى ما ذكره النحويون السابق ذكرهم، ولوروده في فصيح كلام العرب، في عصور الاحتجاج، فلا مجال لرفض هذا التقديم في سعة الكلام في أساليبنا المعاصرة والحديثة تيسيراً على أبناء العربية والمتأدبين والكُتاب[1].

## 36. زيادة حرف الجر (منْ)

يأتي حرف الجر (من) زائداً في تراكيب اللغة العربية، نحو قولنا: ما جاءني من أحد. من: حرف جر زائد. أحد: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ولكن جمهور النحويين البصريين يشترطون شرطين لزيادتها، أحدهما: أن يكون المجرور نكرة. والثاني: أن يسبقها نفي أو شبه نفي (النهي، نحو: لا تضرب من أحد. والاستفهام، نحو قوله تعالى: **﴿هل ترى من فطور﴾**[2] ونحو قولنا: هل جاءك من أحد؟) وأمّا النفي ففي قوله تعالى**﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾**[4]. ووردت (من) زائدة في قول زهير بن أبي سُلمى:

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص314. توضيح المقاصد والمسالك، ج2، ص176. مغني اللبيب، ج2، ص462. أوضح المسالك، ج2، ص115. شرح ابن عقيل، ج1، ص607. شرح الأشموني، ج2، ص348.

(2) الملك / 3.

(3) الأنعام / 59.

(4) الملك / 3.

ومهما تكن عند امـــرئ من خليقة  وإن خـــالها تخفى على الناس تعلم

في قوله من خليقة. (من) حرف جر زائد. خليقة: اسم تكن مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقد وردت (من) هنا زائدة لأن المجرور بها (خليقة) نكرة. وبهذا فإن (من) عند جمهور النحويين لا تُزاد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة، فلا نقول: جاءني من زيد، خلافاً للأخفش الذي يرى جواز زيادتها قبل المعرفة، ومنه قوله تعالى: **﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾**[1].

ويرى بعض النحويين مجيئها زائدة في الإثبات إذا كانت تمييزكم الخبرية، وإذا فُصل بينها وبين كم بفعل، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: **﴿كم تركوا من جنات﴾**[2] من: زائدة، وجنات: تمييزكم. ولكن الكوفيين أجازوا زيادتها في الإيجاب، بشرط تنكير مجرورها عندهم، كقولهم: قد كان من مطر أي: قد كان مطر. وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً، فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى **﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾**[3].

نستخلص ممّا سبق أن حرف الجر (من) يأتي زائداً، ولكنّ النحويين اختلفوا في مواضع زيادته وشروطها، ولكني أرى أن حرف الجر (من) لا يأتي زائداً في كل موضع كما ذكر الأخفش، ولا يشترط فيه أن يكون مسبوقاً بنفي أو شبه نفي، أو أن يكون مجروره نكرة كما اشترط جمهور البصريين، ولكنها تأتي زائدة في الإيجاب، بشرط تنكير مجرورها كما ذكر الكوفيون في نحو قولنا: قد كان من مطر، فهي زائدة مع الكلام المثبت، ولكن مجرورها نكرة، ولنا ان نستخدمها كذلك تيسيراً وتسهيلاً في صياغة الجمل والتراكيب[4].

---

(1) نوح / 4.

(2) الدخان / 25.

(3) نوح / 4.

(4) انظر: مغني اللبيب، ج1، ص323. أوضح المسالك، ج2، ص131. شرح ابن عقيل، ج2، ص19. شرح الأشموني، ج2، ص374.

## 37. ما الكافّة بعد (رُبَّ) و(الكاف):

يتفق النحويون على أن (ما) الزائدة تأتي بعد حروف الجر (من وعن والباء) فلا تكفها عن العمل، نحو قوله تعالى: **﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾**[1] وقوله تعالى: **﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾**[2] وقوله تعالى: **﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾**[3].

وتأتي (رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد، وتجر ما بعدها، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة" وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: يا رُبَّ صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه. ونحو قول عمرو الجنبي:

ألا رُبَّ مولود وليس لـــه أبٌ  وذي ولـد لـم يـلـده أبـوان

إن (رُبَّ) في الأمثلة السابقة: حرف جر شبيه بالزائد. وكل اسم وقع بعدها مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وتدخل على (رُبَّ) وعلى حرف الجر (الكاف) (ما) الزائدة فتكفّهما عن العمل فلا تجران ما بعدهما، نحو قول أبي داود الإيادي:

رُبَّـمـا الجامـلُ المؤبّلُ فيهم  وعـنـاجـيـج بينهن الـمـهار

إن (ما) هنا كفّت (رُبَّ) عن العمل فلم تجر ما بعدها. والغالب على (رُبَّ) المكفوفة (بما) أن تدخل على فعل ماض، نحو قول جذيمة الأبرش:

رُبـمـا أوفـيـتُ فـي علم  تـرفـعـن ثـوبـي شـمالات

حيث كُفّت (رُبَّ) بما وأزالت اختصاصها، ودخلت على الفعل (أوفيت) وقد تدخل على المضارع في نحو قوله تعالى: **﴿ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾**[4] فقد دخلت (ربّ) المكفوفة بما على فعل مضارع. ووردت (ما) مكفوفة في قول زياد الأعجم:

وأعـلـم أنني وأبـا حُـميد  كـمـا النشوانُ والـرجلُ الحليمُ

---

(1) نوح / 5.
(2) المؤمنون / 40.
(3) آل عمران / 159.
(4) الحجر / 2.

إن (ما) في الشاهد السابق كفت (الكاف) عن العمل فلم تجر ما بعدها، ومثله قوله نفسه:

فـــإن الخمر من شـــرّ المطايا  كـــمـــا الحبطاتُ شـــرُّ بني تميم

فإن (ما) كفت (الكاف) عن الجرّ فلم تجر ما بعدها. وورد في لغة العرب أن (ما) قد تُزاد بعد (رُبّ والكاف) ولا تكفهما عن العمل، نحو قول عدي بن الرعلاء:

ربّما ضـــربـــةٍ بسيف صقيل  بين بـــصـــرى وطعنة نـــجـــلاء

حيث جرّ (ضربة) بربّ مع دخول (ما) الكافة عليها. وقول ضمرة النهشلي:

مـــاويَّ يـــا ربـــتما غـــــارةٍ  شـــعـــواء كـــاللذعـــة بـــالميسم

حيث دخلت (ما) الزائدة على (ربّ) ولكنها لم تكفها عن عملها، فجرّت الاسم بعدها (غارةٍ). وقول عمرو بن براقة:

وننصر مـــولانـــا ونعلم أنـــه  كما الناسِ: مجروم عليه وجـــارم

في قوله (كما الناس) حيث زيدت (ما) بعد (الكاف) ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم بعدها (الناس).

من خلال تلك الشواهد على (ما) الزائدة الداخلة على (رب) و(الكاف) وأن بعضها يدل على جواز كف (ربّ) و(الكاف) عن العمل، فلا تجران ما بعدهما. وبعضها يدل على جواز عدم كفهما عن عملهما، فتبقيان عاملتين بجر الاسم الواقع بعدها، مع وجود (ما) الكافة الزائدة، فأرى جواز الوجهين في فصيح كلام العرب، وفن القول لديهم ويجوز للمنشئ والكاتب أن يختار أحد الوجهين في لغته من غير تحرّج أو خوف؛ لأن كلتا اللغتين واردتان في فصيح كلام العرب، ولأن استخدام إحدى اللغتين لا يسبب لبساً أو يؤدي غلى غموض في المعنى أو تعقيد في المبنى[1].

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص154. مغني اللبيب، ج1، ص309. أوضح المسالك، ج2، ص158. شرح ابن عقيل، ج2، ص33. شرح الأشموني، ج2، ص422.

## 38. إعراب (حين) وبناؤها:

يرى النحويون الكوفيون والفارسي وابن مالك أن الظرف الذي يُضاف إلى الجملة جوازاً، يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بفعل ماض، أو جملة فعلية صُدِّرت بفعل مضارع، أو جملة اسمية، فقد قُرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿**هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم**﴾[1] برفع (يوم) على الإعراب على أنه خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وبالفتح على البناء على أنه ظرف زمان (مفعول فيه) مبني على الفتح في محل رفع خبر المبتدأ. ومثله قول النابغة الذبياني:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا  فقلت ألمّا أصــح والشيب وازع

ففي قوله على (حينَ) فإنه يروى بوجهين: (بجر حين) و(فتحه) وهذا يدل على أن كلمة (حين) إذا أضيفت إلى مبني كما هي هنا، جاء فيها البناء، ويجوز فيها الإعراب على الأصل بالجر. وقول الشاعر:

لأجتذبــنْ منهنّ قــلبي تحلّما  على حينَ يستصبين كــلَّ حــليم

فقد روي الشاهد ببناء (حين) على الفتح بسبب إضافته إلى فعل مبني، وهو الفعل المضارع المبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. وكقول مربال بن جهم المذحجي أو مبشر بن الهذيل الفزاري:

ألم تعلمي يــا عمرك الله أنني  كــريــمٌ على حين الــكرامُ قليل

حيث أعرب الشاعر كلمة (حين) وذلك بسبب الإضافة إلى جملة اسمية عند البصريين، الذين يقولون بإعرابها فقط، ولكنّ الكوفيين والفارسي وابن مالك يجيزون بناء (حين) في هذا الموضع. ومثله قول الشاعر:

تــذكّر مــا تــذكّر من سُليمى  على حينَ التواصــل غــيــر دان

فقد بنى الكوفيون والفارسي وابن مالك (حين) على الفتح، ورفض البصريون هذا البناء، وألزموا (حين) الإعراب بالجر، ولم يقبلوا غير الإعراب؛ لأن مذهب البصريين،

---

(1) المائدة / 119.

أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدِّرت بماض أو مضارع مبني[1].

ولكني أرى أن وجه الخلاف بين النحويين في هذه المسألة قريب، ولا يحتاج إلى طول روية ونقاش وجدال، وسبب ذلك أن هذا الظرف (حين) قد ورد في نصوص فصيحة كثيرة بالإعراب والبناء على حدٍّ سواء، سواء أكان ما بعده مبنياً أم معرباً؛ لأن المتكلم لا يلتفت إلى علّة متأخرة على هذا الظرف ليقرر الإعراب إذا كان ما بعده معرباً، أو البناء إذا كان ما بعده مبنياً، ولعل هذه العلل المتأخرة تسبب إشكالاً في كثير من الأحيان لدى المتكلمين والناطقين بالعربية. ولهذا فتيسيراً على المتأدبين والناطقين بالعربية، فإن كلتا اللغتين جائزتان في (حين) سواء أكانت بالبناء أم بالإعراب، لأن البناء أو الإعراب فيها، لا يفسد أي منهما نظم الجملة العربية، ولا يُخرج المتكلم على نواميس نظم الجملة العربية الفصيحة ولا يؤدي إلى تغيير في المعنى أو غموض فيه، أو ضعف في المبنى أو اعوجاج فيه. فلماذا التضييق على أبناء اللغة والناطقين بها مع أنها تتسع للغتين معاً؟ وبالتالي يسهل على أبنائها استخدام لغتهم بيسر وسهولة من غير تعقيد، فمن أراد البناء على الفتح في (حين) في أي موضع فله ذلك، ومن قصد الإعراب فيها في أي موضع فله ذلك، مع أنني أرى أن البناء على الفتح دائماً فيها أيسر وأسهل، والأمر كلّه راجع للمتكلّم في اختيار ما يروقه من اللغتين.

## 39. إضافة (لدن) وبناؤها وإعرابها:

تستخدم (لدن) في اللغة العربية ظرفا لابتداء غاية الزمان أو المكان، وهي مبنية عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية، وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها (بمن) وهي كثير الانتشار في اللغة،

---

(1) انظر: مغني اللبيب، ج2، ص58.، شرح شذور الذهب، ص80. أوضح المسالك، ج2، ص214. شرح ابن عقيل، ج2، ص58. شرح الأشموني، ج2، ص476.

ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا مسبوقة (بمن) في قوله تعالى ﴿**من لدن حكيم عليم**﴾[1] و﴿**من لدن حكيم خبير**﴾[2] و﴿**واجعل لي من لدنك وليا**﴾[3] و﴿**واجعل لـــي من لدنك نصيرا**﴾[4] و﴿**آتيناه من عندنا رحمة وعلمناه من لدنا علما**﴾[5] و﴿**قد بلغت من لدني عذرا**﴾[6].

ولكنّ قبيلة قيس تعربها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿**لينذر بأساً شديداً من لدُنه**﴾[7] بإشمام الدال بالضم. ومنه قول راجز من طيء:

تنتهض الـــرعـــدة في ظهري  من لـــدُنِ الظهر إلـــى العصـــر

حيث أعرب (لدن) على لغة قيس فجرّها بالكسرة، ولهذا فأرى أن بناء (لدن) أولى وأفضل وأيسر على اللسان من إعرابها، وإن كان في إعرابها شيء من القبول لأن لغة الإعراب وردت عند قبيلة قيس، وهي إحدى القبائل العربية الخمس الفصيحة التي اتفق العلماء على الاحتجاج بلغتها.

وأما مسألة إضافة (لدن) فإن النحويين يرون وجوب إضافتها إلى ما بعدها من اسماء وضمائر وجمل، فيكون ما بعدها مجروراً لفظاً كما في قوله تعالى: ﴿**من لدن حكيم عليم**﴾[8] وكقوله تعالى في الآيات السابقة الذكر، فقد أضيفت (لدن) إلى الضمير، فهذه الضمائر في (لدنك ولدنا، ولدي ولدنه) في محل جر بالإضافة. وكقول الشاعر:

.....  وتـــذكـــر نعماه لـــدن أنت يـــافع

حيث أضاف (لدن) إلى الجملة الاسمية (أنت يافع) وقول القطامي:

صريـــع غـــوان راقهنّ ورقنه  لدن شبّ حتى شاب سود الذوائب

---

(1) النمل / 6.
(2) هود / 1.
(3) النساء / 75.
(4) النساء / 75.
(5) الكهف / 65.
(6) الكهف / 76.
(7) الكهف / 2.
(8) النمل / 6.

حيث أضاف (لدن) إلى الجملة الفعلية (شبّ) ولكن بعض النحويين ينكرون إضافة (لدن) إلى الجملة، لأن عدم الإضافة هو الأصل الشائع عند العرب في لغتهم.

ولكني أرى جواز إضافة (لدن) إلى المفرد والجملة؛ لأن (لدن) ظرف والظروف تقع مضافة إلا إذا قُطعت عن الإضافة، ولورود (لدن) مضافة في فصيح كلام العرب، ثم إنّ إضافتها إلى الجملة أو عدمه لا يؤثر في بناء الجملة[1].

## 40. إعراب (مع) وبناؤها:

يرى جمهور النحويين البصريين، وعلى رأسهم سيبويه أن (مع) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، نحو قولنا: جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر. وهي مفتوحة العين ومعربة، أي أن فتحتها فتحة إعراب، كقوله تعالى: **﴿واركعوا مع الراكعين﴾**[2] وقوله تعالى: **﴿استعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿ولا تجعلني مع القوم الظالمين﴾**[4] وقوله تعالى: **﴿يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا﴾**[5].

ولكن هناك من العرب من يسكن (مع)، وهي لغة ربيعة وغيرهم، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وفيه نظر، لأن عدداً من النحويين يخالفونه الرأي، ويرون أنها تأتي مبنية على السكون؛ لورودها في لغة ربيعة وقيس، ومن ذلك قول جرير بن عطية من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك:

فـــريشي منكم وهـــواي معْكم  وإن كـــانـــت زيـــارتـــكـــم لماما

حيث سكّن العين في (معْ) على لغة ربيعة وقيس، وتظهر هذه السكون إذا اتصل بها متحرك، وتكسر العين في التقاء الساكنين إذا جاء بعدها حرف ساكن، نحو قولنا (مع القومِ) طلباً للخفة.

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل، ج2، ص65. شرح الأشموني، ج2، ص493.

(2) البقرة / 43.

(3) البقرة / 153.

(4) الأعراف / 150.

(5) الفرقان / 27.

بناء على ذلك فإن (مع) تكون غالباً ظرفاً منصوباً، وهي اللغة الأشهر والأعم؛ لأنها لغة أكثر العرب، وبها نزل القرآن الكريم، ولكن يجوز أن تكون ظرفاً مبنياً على السكون؛ لأنها لغة بعض العرب المشهود لهم بالفصاحة، ويؤخذ بلغتهم، فكلتا اللغتين جائزتان، وإن كانت لغة النصب أرجح وأفصح وأيسر؛ لأن (مع) من الظروف غير المتصرفة الباقية على ما هي عليه أينما وقعت في الاستخدام اللغوي، ولم ترد غير ظرف البتة، فهي دائماً منصوبة، ولهذا فأرى إن توحيد الآراء في هذه المسألة بنصب (مع) أكثر قبولاً لديّ، وإن كانت في الوقت نفسه لغة البناء على السكون مقبولة أيضاً. فالنصب راجح أبداً والبناء مرجوح[1].

## 41. بناء (قبل وبعد وغير وحسب وأوّل ودون والجهات الست):

يرى جمهور النحويين أن لهذه الظروف أربعة أحوال، تبنى في حالة واحدة منها، وتعرب في بقيتها. فتُعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو قولنا: أصبت درهماً لا غيره، وجئت من قبلِ زيد. أو حُذف المضاف إليه ونوي اللفظ كقول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كلّ مولى قرابة  فما عطفت مولى عليه العواطف

حيث أعرب (قبل) بالجرّ من غير تنوين؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وكأنه قال: ومن قبلِ ذلك. والمحذوف الذي لم يقطع النظر عنه مثل الثابت، فلو ذُكر هذا المحذوف لم ينوّن المضاف، وتبقى (قبل) في هذه الحالة كالمضاف لفظاً، فلا تنوّن إلا إذا حُذف ما تضاف إليه، ولم ينو لفظه ولا معناه، فتكون حينئذ نكرة، ومنه قراءة من قرأ: ﴿لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾[2] بجر (قبل وبعد) وتنوينهما، وكقول يزيد بن الصعق:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً  أكاد أغصّ بالماء الحميم

فقد أعرب (قبلاً) منوّنا بالفتح؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، وكقول الشاعر:

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج2، ص45. المقتضب، ج2، ص312. أوضح المسالك، ج2، ص210. شرح ابن عقيل، ج2، ص67. شرح الأشموني، ج2، ص495.

(2) الروم / 4.

ونحن قتلنا الأســد أســد خفية  فما شربــوا بعداً على لــذة خمرا

حيث أعرب (بعداً) لأن الشاعر لم ينو الإضافة مطلقاً، لا لفظاً ولا معنى.

هذه هي الأصول الثلاثة التي تُعرب فيها، وأما الحالة الرابعة التي تبنى فيها فهي إذا حُذف ما تُضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، فإنها تُبنى حينئذ على الضم، نحو قوله تعالى في قراءة الجماعة: **﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾**[1] ومنه قول معن بن أوس:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل  على أيّنــا تــعــدو المنية أوّلُ

حيث بنى (أوّلُ) على الضم بسبب حذف المضاف إليه ونيّة معناه، ومنه قول الشاعر:

لعن الإلــه تعلّــة بن مسافــر  لــعــنــا يُشنُّ عليه مــن قُــدّامُ

حيث حذف الشاعر المضاف إليه؛ إذ الأصل (من قدامه) ونوي معناه، وبنى (قُدّام) على الضم. ومنه قول أبي النجم يصف فرساً في أرجوزة، أوّلها:

الــحــمــد لله العلي الأجــلل  الــواسع الفضل الوهوب المجزلِ

ثم يقول فيها:  أقبّ من تحتُ عــريــض من علِ

حيث بنى (تحتُ) على الضم؛ لأنه حذف منه لفظ المضاف إليه ونوي معناه. وأمّا من (علِ) بالكسر. فقد اختلف النحويون فيه، فبعضهم قال: مبني على الضم وبعضهم قال: هذا يجانب الحقيقة؛ لأن الأرجوزة مكسورة حرف الروي، ولذلك فيكون مجروراً بمن وعلامة جرّه الكسرة فهو معرب، وإن ما ينطبق على (قبل وبعد وتحت وعل)، ينطبق على (غير وحسب ودون والجهات الست، أمام وخلف وفوق وتحت وشمال ويمين).

وبناء على ما سبق فإنّ هذه الظروف إذا قُطعت عن الإضافة، فيجوز فيها: البناء على الضم، وهو الأفصح والأرجح. وأن تكون معربة مجرورة بالكسرة من غير تنوين، باعتبارها مضافة (والمضاف لا ينوّن) وهذا رأي مرجوح جائز، وهي هنا تكون معربة، وليست مبنية. ويجوز أن تعرب بالحركات الأصلية إذا أضيفت لفظاً، أو قُطعت عن

---

(1) الروم / 4.

الإضافة، ولكن تكون مجرورة أو منصوبة من غير تنوين، كأنّ المضاف إليه مذكور تماماً. أو أن تكون منوّنة كأنها لم تُضف، سواء قطعت عن الإضافة لفظاً أو لفظاً ومعنى.

فللمتكلّم والمتأدب حريّة الاختيار في أن يقول: ما سمعت بهذا من (قبلُ) بالضم، أو من (قبلِ) بالكسر أو (قبلٍ) بالجر، أو ما سمعت بهذا قبلاً. ولا من (بعدُ) ولا من (بعدِ) ولا من (بعدٍ). ولا سمعت بهذا بعداً. ولنا في الشواهد السابقة ما يثبت هذه اللغات ويجعلها سائغة صحيحة سليمة؛ لأنها لا تخالف نواميس نظم الكلم في العربية، ولا تؤدي إلى غموض أو إبهام في فهم الرسالة المقصودة[1].

## 42. الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

أجاز الفراء وابن مالك وغيرهما الفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل، أي المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، خلافاً للبصريين الذين يجيزونه في الشعر فقط. ولكنّ الجائز في سعة الكلام، فيه ثلاث مسائل: 1. يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله، كقراءة ابن عامر: **﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾**[2] بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم). وقول الشاعر:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغات الأجادل

حيث فصل الشاعر بين المصدر (سوق) وفاعله بالمفعول به وهو قوله (البغات) وهذا جائز في سعة الكلام؛ لأن الفاصل غير أجنبي، وقول الشاعر عمرو بن كلثوم:

وحليق الماذي والقوانس فداسهم دوس الحصيد الدائس

حيث فصل الشاعر بين المضاف وهو (دوس) والمضاف إليه (الدائس) بالمفعول به (الحصيد) وهذا جائز في سعة الكلام، وقول الشاعر:

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج2، ص227. المقتضب، ج3، ص346. شرح شذور الذهب، ص103. مغني اللبيب، ج2، ص159. أوضح المسالك، ج2، ص211. شرح ابن عقيل، ج2، ص70. شرح الأشموني،ج2، ص501.

(2) الأنعام / 137.

فـزجـجـتـها بـمـزجّـة  زج الـقـلـوص أبـي مـزادة

حيث أضاف (أبي مزادة) إلى المصدر (زج) وفصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة (قلوص) في قوله: زج القلوص أبي مزادة.

وإمّا أن يكون الفاصل ظرفاً، ومثال ما فُصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر، ما حُكي عن بعض من يوثق بعربيته: "تركُ يوماً نفسك وهواها، سعْيٌ لها في رداها" أي إنك إن تركت نفسك تفعل الهوى وما تهوى هذه النفس الأمارة بالسوء، فإنك تكون قد سعيت في هلاكك وموتك؛ لأن العاقل من يردع نفسه عن هواها. فقد فصل الظرف (يوما) بين المصدر المضاف (ترك) والمضاف إليه (نفسك) وهذا جائز في سعة الكلام.

2. أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه: إمّا المفعول الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم في قوله تعالى **﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾**[1] حيث فصل (وعده) بين المضاف (مخلف) والمضاف إليه (رسله). وكقول الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى  وسـواك مـانـع فضله المحتاج

ففي قوله (مانع فضله المحتاج) فإن (مانع) وصف (اسم الفاعل) يتعدى إلى مفعولين وقد أضاف الشاعر العامل إلى مفعوله الأول وهو (المحتاج) وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو (فضله). وقد يكون الفاصل شبه ظرفه (الجار والمجرور) كقوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي الدرداء: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" حيث أضيف (تاركو) جمع المذكر السالم لتارك إلى مفعوله المتعدي إليه وهو (صاحبي) وفصل بين المتضايفين الجار والمجرور وهو (لي). وكقول الشاعر:

فـرشني بخير لا أكونَ ومدحتي  كناحـت يـومـاً صخرةٍ بعسيل

ففي قوله: (كناحت يوماً صخرة) حيث فصل الشاعر بين المضاف: (ناحت)، والمضاف إليه (صخرة) بالظرف (يوما) وتقدير الكلام: كناحت صخرة يوما بعسيل.

---

(1) إبراهيم / 47.

3.أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه (القسم) على ما ذكره الكسائي نحو قولهم: هذا غلام –والله– زيدٍ. وحكى أبو عبيدة: "إن الشاة لتجتر، فتسمع صوت –والله– ربها". حيث فصل القسم (والله) في القولين السابقين بين المضاف والمضاف إليه. وقد يفصل الحرف (إمّا) بين المضاف والمضاف إليه، كما ذكر ذلك ابن الحاجب في الكافية، كقول تأبط شراً:

هما خُطّتا إمّـا إسـارٍ ومـنة  وإمّـا دمٍ والقتل بـالحر أجـدر

ففي قوله: (خُطّتا إمّا إسارٍ) فصل فيه (إما) بين المضاف (خُطّتا) والمضاف إليه (إسار). ويرى البصريون أنه إذا فُصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ما ذكر فإنه يقع تحت الضرورة، ومختص بالشعر، لأن الفاصل حينئذ يكون أجنبياً من المضاف، أي معمول غير المضاف، أو بنعت المضاف أو بالنداء. فمثال الأجنبي من المضاف، قول أبي حيّة النميري:

كما خـطّ الكتاب بكفّ يـوما  يـهوديٌ يـقـاربُ أو يـزيـلُ

ومعنى البيت: يشبه الشاعر ما بقي من آثار رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي كتابا جعل بعضه متقاربا وبعضه متفرقاً. ففي قوله: (بكف يوما يهودي) حيث فصل بين المضاف وهو (كف) والمضاف إليه وهو (يهودي) بأجنبي من المضاف وهو (يوما)، وإنما كان الفاصل أجنبيا، لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف (كف) وإنما هو متعلق بقوله (خطّ). وقد يكون الأجنبي (معمول غير المضاف) فاعلاً، كقول الأعشى:

أنـجـب أيـام والـداه بـه  إذ نـجـلاه فنعم مـا نـجـلا

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه. فقد فصل الفاعل (والداه به) بين المضاف أيام والمضاف إليه (إذ نجلاه) وكقول جرير:

تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها  كما تضمن مـاء المزنة الرصف

أي: تسقي ندى ريقتها المسواك. حيث فصل (المسواك) وهو مفعول تسقي بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتها). وقد يكون الفاصل (نعت المضاف) كقول الفرزدق:

ولئن حلفت على يديك لأحلفن  بيمين أصـــدق مـــن يمينك مقسم

ففي قوله: (بيمين أصدق من يمينك مقسم) حيث فصل بين المضاف وهو (يمين) والمضاف إليه وهو (مقسم) بنعت المضاف وهو: أصدق من يمينك، وبذلك يكون أصل الكلام: بيمين مقسم أصدق من يمينك. وقول معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

نجوت وقد بـــلّ المرادي سيفه  من ابن أبي شيخ الأبـــاطح طالب

ففي قوله (أبي شبخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف، وهو (أبي) والمضاف إليه وهو (طالب) بالنعت وهو (شيخ الأباطح) وأصل الكلام: من أبي طالب شيخ الأباطح.

وقد يكون الفاصل (بالنداء) كقول بجير بن أبي سُلمى لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب، فلامه كعب على إسلامه، وتعرض للرسول –صلى الله عليه وسلم– فنال بلسانه منه، فأهدر النبي دمه، وفي ذلك يقول له أخوه بجير:

وفِـــاق كعبُ بجير منقذ لك من  تعجيل تهلكـــة والخلد في ســـقـــر

ففي قوله: (وفاق كعبُ بجُير) حيث فصل بين المضاف (وفاق) والمضاف إليه وهو (بجير) بالنداء وهو (كعب) أي يا كعب. وأصل الكلام: وفاق بجير يا كعب منقذ لك. وقول الشاعر:

كـــأن بـــرذون أبـــا عـــصام  زيـــد حـــمـــارٌ دقّ بـــاللـــجـــام

وأصل الكلام (كأن) برزون زيد يا أبا عصام) حيث فصل بالنداء (أبا عصام) بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) وهذا ضرورة شعرية عند جمهور البصريين، مع انه ورد فيه شواهد كثيرة منها كذلك قول الشاعر:

ترى أسهماً للموت تُصمي ولا تُنمي  ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم

ففي قوله: (نقض أهواؤنا العزم) حيث فصل بين المضاف (نقض) والمضاف إليه (العزم) بفاعل المصدر (أهواؤنا). وقول الشاعر:

مـــا إن وجدنا للهوى من طبٍّ  ولا عـــدمـــنـــا قهر وجـــدٍّ صبٍّ

حيث فصل الشاعر بين المضاف (قهر) والمضاف إليه (صبّ) بفاعل المصدر (قهر) وقول الشاعر:

بـــأيّ تـــراهم الأرضين حلوا  أألـــدبـــران أم عسقوا الكـــفـــارا

في قوله: (بأيّ تراهم الأرضين) فإن التقدير: بأي الأرضين تراهم حلّوا. ففصل بالفعل (تراهم) بين المضاف (أي)، والمضاف إليه (الأرضين) وقول أبي زبد الطائي:

معاود جـــرأةً وقـــت الهوادي  أشـــمُّ كـــأنـــه رجـــلٌ عـــبـــوس

ففي قوله: (معاود جرأة وقت) حيث فصل (جرأة) بين المضاف (معاود) والمضاف إليه )وقت) وأصل الكلام: معاود وقت الهوادي جرأة. وحكى ابن الأنباري: هذا غلامُ إن شاء الله أخيك. إذ فصل بين المتضايفين بإن شاء الله.

أرى من خلال ما ذكر من شواهد وأمثلة أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه سواء أكان الفاصل غير أجنبي (متعلق بالمضاف) أم أجنبي (غير متعلق بالمضاف) شريطة أن لا يؤدي هذا الفصل إلى تعقيد لفظي، وإبهام معنوي، بحيث يكون نظم الجملة يتّسق ونواميس العربية في نظمها وصياغة جملها وتركيبها؛ لأن الالتزام بهذه النواميس في تركيب الجملة الصحيحة ونظمها من الأصول التي لا يجوز الخروج عليها، كما ذكر ذلك أحمد بن فارس وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما[1].

## 43. وجوه لفظ (ياء) المتكلم عند الإضافة:

للعربية في نطق (ياء) المتكلم عند الإضافة المحضة خمسة أوجه: الأول: بقاؤها ساكنة، أو فتحها في المفرد الصحيح، نحو قولنا: غلامي، فرسي. كتابي. والمعتل الجاري مجراه، نحو قولنا: ظبيي. دلوي. جديي، وجمع التكسير، نحو قولنا: رجالي، جنودي، أصحابي. وجمع المؤنث السالم نحو قولنا: طالباتي، ومعلماتي، صاحباتي. ففي هذه الأمثلة جميعها يجوز تسكين ياء المتكلم وفتحها.

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص91. المقتضب: ج4، ص377. البحر المحيط، ج4، ص229. مغني اللبيب، ج2، ص329. الكافية، ص194. شرح الكافية، ج2، ص264. أوضح المسالك، ج2، ص 230. شرح ابن عقيل، ج2، ص78. شرح الأشموني، ج2، ص518.

الثاني: الفتح والكسر، والفتح أرجح وأعم في الاسم المنقوص، نحو قولنا: قاضيَ، محاميَّ. وفي الاسم المقصور. نحو قولنا: عصاتي، فتاتي. وهُذيل تقلب ألف المقصور ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم، فتقول: (عطَيَّ) ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هــويَّ وأعنقوا لهواهم  فتخرمــوا ولكل جنب مــصرعُ

بحذفه ألف (هويَّ) وياء المتكلم مفتوحة. وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش أيضاً، وقرأ الحسن: **﴿قال يا بُشريَّ هذا غلام﴾**[1] وكذلك في المثنى وجمع المذكر السالم، نحو قولنا: غلاميَّ وزيديَّ وغلاماتي وزيداتي، ومسلميَّ. وزيديَّ. ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم- مخاطباً ورقة بن نوفل: "أو مخرجيَّ هم" وقول أبي ذؤيب الهذلي يرثي أبناءه:

أودى بنيَّ وأعقبونــي غــصة  عند الــرقــاد وعــبــرةٌ لا تقلع

في قوله (بنيّ) حيث أدغمت ياء جمع المذكر السالم بياء المتكلم وفتحها، وكذلك الأمر في (مخرجيَّ). ويجوز في هذه الحالة الكسر أيضاً في لغة ذكرها أبو عمرو ابن العلاء والفراء وقطرب وغيرهم، وبها قرأ حمزة: "ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ"، بكسر الياء.

الثالث: يجوز حذف (ياء) المتكلم وتبقى الكسرة دليلاً عليها، كقول الشاعر:

خليلِ أملك مني للذي كسبت  يدي ومالي فيما يقتني طمع

حيث حذف الياء من كلمة (خليلي) وأبقى الكسر (خليلِ) دليلاً عليها.

الرابع: يجوز قلب ياء المتكلم ألفا، لفتح ما قبلها، نحو قول نقيع بن جرموز:

أطوِّف مــا أطوِّف ثــم آوي  إلــى أمّــا ويــرويــنــي النقيع

حيث قلب (الياء) ألفا لفتح ما قبلها، إذ الأصل إلى (أمي).

---

(1) يوسف / 19.

الخامس: يجوز حذف (الياء) بعد قلبها (ألفا) وإبقاء الفتحة لتدل عليها، نحو قول الشاعر:

ولست بمدرك مـــا فـــات مني  بـــلهفَ ولا بـــليت، ولا لـــواني

حيث حذف الشاعر الألف المنقلبة عن (ياء) المتكلم، وحذف هذه الألف وأبقى الفتحة. والأصل (يا لهفي). وبهذا فيجوز في حركة (ياء) المتكلم في الإضافة خمس لغات، للمنشئ أن يختار ما يشاء منها[1].

## 44. تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة:

يرى جمهور النحويين أنه يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجورو بالإضافة الجر والنصب، نحو قولنا: هذا ضارب زيدٍ وعمرو أو عمراً. فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فعل، وتقديره: ويضرب عمراً، ولكن بعض النحويين، رأى أن النصب جائز لمراعاة المحل المخفوض، حيث يرى سيبويه أن النصب أولى؛ لأنه الأصل، والكسائي يرى أنهما (الجر والنصب) سواء، وقال بعضهم: الإضافة أولى للخفة. وممّا ورد في النصب، قوله تعالى: **﴿وجاعل الليل سكنا والشمس﴾**[2] فنصب (الشمس) بإضمار (جعل) ومن مجيئ التابع منصوبا قول رجل من عبد القيس، وهو من شواهد سيبويه:

فبينا نـــحـــن نـــرقبه أتـــانـــا  معلق وفضةٍ وزنـــــاد راعـــي

فقد نصب (زناد راعٍ) وهو معطوف على (وفضة) المجرور بإضافة (معلق) إليه. ومنه قول أحد الشعراء، وهو من شواهد سيبويه والأشموني:

هـــل أنت باعث دينار لحاجتنا  أو عبد رب أخا عون بن مخراق

حيث عطف (عبدَ رب) بالنصب على محل ما أُضيف إليه اسم الفاعل (دينار) ويجوز فيه وجه ثان، وهو الجر بالعطف على اللفظ. ومنه قول الأعشى:

---

(1) انظر: الكشاف، ج2، ص52. الخصائص، ج2، ص209. أوضح المسالك، ج2، ص338. شرح ابن عقيل، ج2، ص84. شرح الأشموني، ج2، ص534.

(2) الأنعام / 96.

الواهب المائة الهجان وعبْدها عوذاً تزجى بينها أطفالها

الهجان: بالجر، بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد، وتعريف المعدود معاً، أو نعت له على اللفظ و(عبْدها) يروى بالنصب وبالجر، فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً، كما يصح تقديره وصفا منوّنا.

وبناء على ما ورد من شواهد وآراء في هذه المسألة، فأرى أنه لا ينبغي أن يكون هناك خلاف بين النحويين فيها، وأن جواز الوجهين (الجر والنصب) صحيح سائغ في لغة العرب جميعهم، فلنا أن نستخدم في لغتنا ما يروق لنا من أحد الوجهين بلا تردّد أو إحجام[1].

## 45. إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إلى ما كان مرفوعا بهما:

اتفق جمهور النحويين على أن اسم المفعول ينفرد عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه، كقولنا: الورع محمودٌ مقاصده، ثم نقول: الورع محمود المقاصد، بالنصب أو الورع محمود المقاصد، بالجر.

وأمّا إضافة اسم الفاعل إلى ما كان مرفوعاً به فقد اختلف فيه النحويون اختلافاً أدّى إلى وجود ثلاثة آراء، الرأي الأول: إذا كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل لازم (كقائم ونافذ وطاهر ومانع وحامي) فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف، فنقول: محمد قائم الأدب، ونافذ القول، وطاهر النفس، ومانع الدار، وحامي الذمار، وصافي السريرة.

الرأي الثاني: إذا كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل متعدٍ لأكثر من مفعول واحد، فإنه ممتنع إضافته إلى مرفوعه ومع أن هذا هو رأي جمهور النحويين، إلا أن الشاطبي وغيره يرون غير ذلك، وأنه تجوز إضافته إلى مرفوعه. وأرى هنا تأييد رأي

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص97. المقتضب، ج3، ص254. أوضح المسالك، ج2، ص231. شرح ابن عقيل، ج2، ص111. شرح الأشموني، ج2، ص579.